العدد «٦» ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢م

نشرة المجموعة

نشرة نصف سنوية تصدر عن سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)

MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

د. عبدالرحمن بن عبدالمحسن الخلف

الأخوة والأخوات الأعزاء

حققت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عامها الثامن العديد من الانجازات ذات الأهمية البالغة، فقد أنهت فيه المجموعة جولتها الأولى لعملية التقييم المشترك لقياس مدى التزام الدول الأعضاء بالمتطلبات الدولية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتزامن هذا الانجاز مع تبني المجموعة المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح التي صدرت عن مجموعة العمل المالي في شهر فبراير ٢٠١٢م، وهو العام الذي حضيت فيه بشرف رئاسة المجموعة ممثلا عن المملكة العربية السعودية، بعد أن ترأسها زملاء من سبع دول شقيقة حققت المجموعة خلال فترات رئاستهم سلسلة من الانجازات والنجاحات المشهودة. واستطاعت المجموعة أن تساهم بفاعلية في تعزيز الأنظمة القانونية والإجراءات المؤسسية وتفعيل دور التعاون الإقليمي والدولي لدى الدول الأعضاء من خلال برامجها التي عملت عليها بكل تفان، ولا شك أن ما تحقق كان بفضل من الله، ثم بحرص وتكاتف الدول الأعضاء كافة ودعم المراقبين. واستعدادا للمرحلة القادمة، اعتمدت المجموعة خطة إستراتيجية مناسبة لإعداد برنامج الجولة الثانية من عمليات التقييم المشترك وإعداد الدول لها وتأهيل الخبراء المعنيين بفريق التقييم المشترك، وذلك بالتنسيق مع مجموعة العمل المالي (فاتف)، ومما لاشك فيه أن المرحلة القادمة تشكل منعطفا مهما ومتعدد الأبعاد لمستقبل حماية النظم الاقتصادية والمالية بدول المجموعة.إن حرص دول المجموعة على الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار التسلح في صورتها الحديثة، واهتمامها بتحديث أنظمتها بما يتفق وتلك المعايير، هو عن قناعة راسخة منها بضرورة محاربة هذه الجرائم ومكافحتها بكل الوسائل الممكنة. وقد تشكل التطورات المتتابعة على الصعيد الدولي تحديات لدول المجموعة ينبغي الالتفات لها ومواجهتها والتغلب عليها لإحراز الالتزام المطلوب والارتقاء بنظم المكافحة إلى مستوى أفضل.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير لجميع ممثلي الدول الأعضاء والمراقبين على دعمهم الدائم وما لمسته من رغبة صادقة منهم في مواصلة دعم المجموعة، كما أتقدم بخالص الشكر وجزيله لكافة فريق العمل بسكرتارية المجموعة على الجهد المبذول في سبيل تحقيق أهداف المجموعة.

متمنياً للجميع التوفيق والنجاح

* رئيس المجموعة

السودان يستضيف الاجتماع العام السابع عشر

الاجتماع العام السادس عشر في مراكش يناقش عمل «المجموعة» وأنشطتها المختلفة

انعقد في المملكة المغربية بمدينة مراكش خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢م الاجتماع العام السادس عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برئاسة ممثل المملكة العربية السعودية، سعادة الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالمحسن الخلف، وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي للشئون الفنية، وتفضل معالي السيد/ عبد الله بها، وزير الدولة في المملكة المغربية بافتتاح هذا الاجتماع.

ونوقش خلال جلسات الاجتماع عدد من الموضوعات الهامة تناولت جملة من المسائل المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة، ومن جانب آخر تقرر عقد الاجتماع العام السابع عشر خلال الفترة من ٢٨ أبريل/نيسان إلى ٢ مايو/أيار ٢٠١٣م بجمهورية السودان.

وشارك في أعمال الاجتماع العام عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء (الأردن، والإمارات، والبحرين،وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وسوريا، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن) والدول والجهات المراقبة (السلطة الوطنية الفلسطينية، الجمهورية الفرنسية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي (الفاتف)، وصندوق النقد العربي، ومجموعة العمل الأوروآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهيئة الأمم المتحدة.

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)
البريد الإلكتروني: info@menafatf.org – الموقع الإلكتروني: www.menafatf.org
ص.ب: ١٠٨٨١ المنامة – مملكة البحرين

عادل بن حمد القليش

يسرني في البداية أن أهنئ جميع الدول الأعضاء والمراقبين ورئيس المجموعة لعام ٢٠١٢م سعادة الدكتور عبد الرحمن بن عبد المحسن الخلف وسعادة نائب الرئيس وجميع الرؤساء السابقين والزملاء في سكرتارية المجموعة على انتهاء الجولة الأولى لقياس مستوى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى التقدم الذي تحرزه جميع الدول الأعضاء في تطوير وتعزيز الإجراءات الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لقد استغرق العمل في برنامج الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك ثماني سنوات تقريباً، فكانت أولى الخطوات على هذا الطريق هي تشكيل فريق عمل من الدول الأعضاء والمراقبين في شهر أبريل ٢٠٠٥م لرسم ووضع سياسات وإجراءات عملية التقييم المشترك. وكانت آخرها اعتماد آخر تقريرين لعملية التقييم المشترك في نوفمبر ٢٠١٢م. وقد شهدت تلك الأعوام العديد من التجارب والتحديات التي تم تجاوزها والاستفادة منها والمضي قدما لتحقيق الهدف الذي سعينا نحوه جميعاً وهو إتمام الجولة الأولى بكفاءة وفي موعدها المحدد. ويعود الفضل في ذلك بعد الله عز وجل إلى تضافر جهود الدول الأعضاء ودعم المراقبين.

وقد كان من بين أهم التحديات حداثة إنشاء المجموعة وعدم توفر تجارب سابقة في هذا المجال، وعدم توفر خبراء – من الدول الأعضاء – مؤهلين ومدربين بشكل خاص على تطبيق منهجية التقييم فيما يتعلق بكافة عناصر عملية التقييم المشترك. فبرنامج التقييم للدولة الواحدة يشترك فيه أكثر من طرف هم: الدولة الخاضعة للتقييم وفريق الخبراء وسكرتارية المجموعة وفريق المراجعة والاجتماع العام. وكل منهم مكلف بدور معين يتم تنفيذه في زمن محدد وفي الغالب تتداخل تلك الأدوار مع بعضها البعض وبشكل دقيق يستوجب التنسيق والتنظيم بحيث يتم احترام مواعيد التنفيذ من جميع الأطراف لكي لا يتم الإخلال بالبرنامج الزمني لتقييم الدولة الواحدة ومن ثم بالبرنامج الزمني لجميع الدول الأعضاء.

كما أن الجهد المضني الذي يتم بذله خلال اثني عشر شهراً تقريباً في تقييم كل دولة سواء من قبل الدولة الخاضعة للتقييم أو من قبل فريق الخبراء وأعضاء سكرتارية المجموعة في الإعداد لعملية التقييم ومراجعة وفحص جميع القوانين والتشريعات وغيرها من الأدوات التنظيمية والذي يتطلب ترتيب الأولويات سواء على مستوى الدولة أو الأطراف المعنية الأخرى، كل ذلك يمثل القيام به في بعض الظروف تحدياً غير بسيط، فضلاً عن أن بعض عمليات التقييم لبعض الدول الأعضاء قد تمت بالإشتراك مع مجموعة العمل المالي (فاتف) أو من خلال صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، مما خلق نوعا إضافيا من التحدي أمام تلك الدول من ناحية توفير التشريعات والأنظمة وردودها على التقرير بتلك اللغات.

وبالرغم من هذه التحديات التي ذكرت وغيرها، فإن المجموعة وبتوفيق من الله عز وجل قد تجاوزت كافة العقبات والتحديات، والتي أصبحت دروساً يستفاد منها في المستقبل. فمن خلال الإلتزام بالخطط السنوية الموضوعة وتقيد المجموعة بالمعايير الفنية الدولية لتدريب وتأهيل خبراء الدول الأعضاء وإعدادهم للقيام بعمليات التقييم المشترك، تمكنت المجموعة من إنهاء الجولة الأولى في الوقت المحدد لها وتقديم تقارير تقييم ذات جودة عالية تعكس مستوى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية.

ولا يسعني في الختام إلا أن أكرر التهنئة لجميع الدول الأعضاء والمراقبين وأن أؤكد على أن سكرتارية المجموعة ستعمل مع الجميع على التحضير للجولة الثانية من عملية التقييم المشترك مع الأخذ بالاعتبار المعايير الدولية المعدلة التي صدرت في شهر فبراير ٢٠١٢م ومنهجية التقييم التي سوف تصدر في شهر فبراير ٢٠١٣م من قبل مجموعة العمل المالي (فاتف).

* السكرتير التنفيذي للمجموعة

المجموعة تنهي الجولة الأولى باعتماد تقريري التقييم المشترك لجمهوريتي العراق والسودان

في حدث تاريخي مهم في عمر المجموعة، أنهى الاجتماع العام السادس عشر الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك التي بدأت في العام ٢٠٠٦م وقيمت خلالها ١٧ دولة عربية كان آخرها جمهوريتي العراق والسودان. ويعكس هذا الحدث حرص المجموعة على الالتزام بتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ومنها القيام بعملية التقييم المشترك لرفع مستوى الالتزام بالمعايير الدولية ذات العلاقة لتعزيز الإجراءات والضوابط الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء.

الميناقاتف تتبنى المعايير الدولية الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح

تبنت المجموعة في اجتماعها العام السادس عشر في مدينة مراكش بالمملكة المغربية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢م المعايير الدولية المحدثة في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح الصادرة عن مجموعة العمل المالي «الفاتف» في شهر فبراير ٢٠١٢م، وتعتبر هذه المعايير الدولية بمثابة مواكبة تطورات عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأمر الذي سيوفر للسلطات إطار أقوى لمكافحة الجرائم والتصدي للتهديدات الجديدة على النظام المالي العالمي.

الدول الأعضاء تحرز تقدماً في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المشترك التي خضعت لها جميع الدول الأعضاء اعتمد الاجتماع العام السادس عشر ستة تقارير متابعة لكل من: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية والجمهورية العربية السورية وتتضمن تقارير المتابعة التقدم الذي أحرزته هذه الدول في مجال تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كتعديل القوانين والأنظمة أو إصدار تشريعات جديدة تعالج أوجه القصور لرفع مستوى الالتزام بالمتطلبات الدولية وفقاً للخطط الموضوعة في تقارير التقييم المشترك المعتمدة في الأعوام من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٠م.

مشاركة أكثر من ٧٠ خبيراً من مختلف الدول

الرياض تستضيف ندوة حول دور ومسؤولية جهات الإدعاء العام وأجهزة القضاء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار التزام المجموعة بتوفير التدريب والمساعدة الفنية، عقدت بالتعاون مع هيئة التحقيق والإدعاء العام في الرياض ندوة مهمة حول دور ومسؤولية جهات الإدعاء العام وأجهزة القضاء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢م.

وشارك في الندوة أكثر من ٧٠ خبيراً من ممثلي الجهات القضائية وجهات التحقيق والإدعاء العام والنيابات العامة من مختلف الدول العربية بالإضافة إلى خبراء من صندوق النقد الدولي وجمهورية فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وهدفت هذه الندوة إلى تعريف وزيادة وعي أعضاء ومسئولي جهات الإدعاء العام وأجهزة القضاء بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها وأساليب التحقق من ثبوتها وتقنيات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من أجل مساعدة هذه الجهات في القيام بالأدوار المنوطة بها في مجال المكافحة والالتزام بمتطلباتها في ضوء المعايير والتوصيات الدولية.

وصدر عن الندوة عدد من التوصيات الهامة كان منها تكثيف الندوات وورش العمل لرفع كفاءة العاملين في المؤسسات العدلية واقتراح ندوات متخصصة في إدارة الأموال المضبوطة وحث الأجهزة المعنية على تخصيص محققين ومدعّين عامين للتعامل مع قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تقرير مرحلي عن المتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية

أستعرض فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات باجتماعه الأخير في شهر نوفمبر ٢٠١٢م تقريرا مرحليا عن مشروع التطبيقات الخاص بالمتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما استعرض تقريرا مرحليا آخر عن مشروع التطبيقات الخاص بمؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب (تحديث). و تعكف المجموعة على دراسة هذين الموضوعين ضمن برنامج التطبيقات الذي يهدف إلى دراسة الحالات العملية المرتبطة بالموضوعات تحت الدراسة وتقديم توصيات للجهات الحكومية المعنية حول أهم الوسائل والأساليب المتبعة في غسل المتحصلات المرتبطة بالجرائم الأصلية أو تمويل أعمال إرهابية، بالإضافة إلى توفير مؤشرات واتجاهات يستفيد منها القطاعين العام و الخاص. كما تطرق الاجتماع إلى موضوعات مشاريع التطبيقات القادمة لعام ٢٠١٣م، وإلى متابعة تنفيذ الخطة التدريبية للمجموعة عن الأعوام ٢٠١٢م- ٢٠١٤م.

البحرين تخرج من عملية المتابعة العادية وتنتقل إلى التحديث كل عامين

تمكنت مملكة البحرين من الخروج من عملية المتابعة العادية والانتقال إلى التحديث كل عامين بعدما قدمت إلى الاجتماع العام الأخير في شهر نوفمبر ٢٠١٢م تقريرها الرابع والذي أوضح الخطوات والجهود التي بذلتها البحرين خلال السنوات الماضية في تحسين نظام المكافحة. الجدير بالذكر أن البحرين خضعت لعملية التقييم المشترك عام ٢٠٠٥م على يد فريق خبراء من صندوق النقد الدولي.

وأثنى الاجتماع العام على الإنجازات التي قامت بها في مجال تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الخطة الموضوعة في تقرير التقييم المشترك.

نشرة المجموعة
نشرة نصف سنوية تصدر عن سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)
MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

اعتماد توصيات فريق عمل التقييم المشترك

أعتمد الاجتماع العام السادس عشر للمجموعة في مراكش تقرير رئيس فريق عمل التقييم المشترك والمتضمن توصيات منها متابعة تطوير أهداف وآليات الجولة الثانية لعملية التقييم المشترك، واعتماد الدراسة المحدثة حول مدى انطباق التوصية الخامسة والعشرين على الوقف، ومتابعة تنفيذ الجدول الزمني لعملية متابعة الدول التي سبق تقييمها. وكان الاجتماع التاسع عشر لفريق عمل التقييم المشترك قد نظم على هامش الاجتماع السادس عشر وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢م. ويتمثل الدور الأساسي لهذا الفريق في إعداد إجراءات التقييم المشترك وإلى إعداد الجدول الزمني الخاص بالتقييم المشترك لدول المجموعة، ويعمل أيضاً على زيادة كفاءة وفعالية المقيمين بالتنسيق مع فرق العمل المنبثقة عن المجموعة، كما يحرص على متابعة التطورات الإقليمية والدولية في مجال التقييم المشترك والتعاون الدولي واقتراح ما يلزم بشأنها.

وحدات المعلومات المالية تناقش مراقبة الالتزام

التقت وحدات المعلومات المالية للدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مراكش بالمملكة المغربية الأحد الموافق ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢م.

وبحثت خلال اللقاء عدداً من المواضيع ذات الاهتمام المشترك كتشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية وآليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية وعلاقة المنتدى بالأجهزة التابعة للمجموعة.

وفي إطار تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات، قدمت كل من إدارة التحريات المالية البحرينية ووحدة معالجة المعلومات المالية المغربية ووحدة المعلومات المالية القطرية عرضا لتجاربها وخبراتها في موضوع دور وحدة المعلومات المالية وعلاقتها بمراقبة التزام المؤسسات المالية والإعمال والمهن غير المالية المحددة (المحامين وكتاب العدل والمحاسبين، وغيرها) بالأنظمة التي تصدرها الجهات المراقبة سواء المرتبطة بالتعرف على العملاء أو المرتبطة بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة، واستعرض اللقاء أفضل الوسائل التي يمكن إتباعها في إطار مراقبة الالتزام سواء المكتبية أو الميدانية، وإلى متطلبات نجاح مهمة الإشراف والرقابة ومنها توفر النص القانوني الذي يحدد دور وسلطة الجهات الإشرافية والرقابية المعنية وتوفر الموارد المالية والبشرية والوصول إلى المعلومات بسهولة.

والجدير بالذكر أن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردنية واللجنة التونسية للتحاليل المالية قد انضمتا في شهر يونيو/حزيران ٢٠١٢م إلى مجموعة إيجمونت، ويتمثل الهدف الأساسي لمجموعة إيجمونت في تفعيل عمليات تبادل المعلومات بين الوحدات.

الميناfاتف تصدر فيلما وثائقيا بمناسبة إنتهاء الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك

أصدرت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيلماً وثائقياً بمناسبة إنتهاء برنامج الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك تم عرضه في الاجتماع العام السادس عشر، ويوثق هذا الفيلم برنامج الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك الذي يمثل أحد أهم نشاطات المجموعة التي تنفرد بها على مستوى المنطقة، ويسلط الفيلم الضوء على إنشاء المجموعة ودورها وأهدافها وعلى بعض الانجازات التي حققتها منذ أن تم إنشائها.

ويمكن مشاهدة هذا الفلم عبر الموقع الالكتروني لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الميناfاتف تنشر النسخة العربية المترجمة لتوصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح

نشرت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النسخة العربية المترجمة لتوصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح الذي اعتمدها الاجتماع العام السادس عشر.

ويمكن الحصول على النسخة العربية لتوصيات مجموعة العمل المالي من خلال الموقع الالكتروني لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا www.menafatf.org

© جميع الحقوق محفوظة لميناfاتف